

كل دينة ثم رهنه وكذا ان طلب فزغره ليعق
 ان لم يكن للدين مؤنة حمل وعنده مؤن
 حفظه وعلى الرهن مؤن تقيته وجعل
 الآبق ومد اواة الجرح منقصة على الرهن
 والامانة **فصل** لا يصح رهن مشاع
 ومخر على غل دونه وررع ارض او مغلها
 دونها واخر فزوعه ولا بالامانة والحج

في يد البائع والقصاص وضح بيمين مضمونة
 بائلا او بالقيمة وبالدين ولو موعودا بان
 رهن ليعرضه كذا فملكه فريد لمرتن عليه
 بما وعد وبراس مال اسم وممن اصرف
 واسم فيه فان ملكه لمجلس فقه فقهه و
 ان افرقا قبل نقة وبالك اطلاق وتيم بعض
 عدل شرط وضعه عنده ولا اخذ لا حد يمانه